Gateway Journal for Modern Studies and Research (GJMSR), vol.3, no.1, 27 Feb. 2026
DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

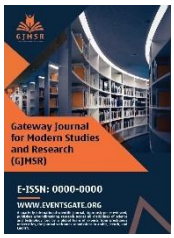

Scientific Events Gate

GJMSR

Gateway Journal for Modern Studies and Research

https://gjmsr.eventsgate.org/gjmsr/

The Impact of Divorce on Criminal Behavior Among Women: A Study on the Causes of Recidivism Among Inmates of Nouakchott Women's Prison

Dr. Khadija Mohamed El-Mokhtar Lahbib
Associate Lecturer, Faculty of Arts and Humanities, Department of Sociology
University of Nouakchott Al Aasriya – Mauritania

khadoiga33@gmail.com
Received 02/01/2026 - Accepted 20/2/2026 Available online 27/2/2026

Abstract :This study examines the impact of divorce on women in Mauritanian society, with a particular focus on divorced inmates at the Nouakchott Women's Prison and the factors contributing to repeated criminal behavior. Divorce is a widespread social phenomenon whose consequences vary according to women's cultural, economic, and social contexts. Drawing on relevant studies and field data, the research explores the extent to which divorce may act as a catalyst for vulnerability, potentially exposing some women to recurring involvement in criminal activities, especially in the absence of family and financial support. The findings indicate that divorced women lacking familial backing are more susceptible to exploitation and reoffending due to economic hardship and social marginalization, often resulting in re-incarceration. In contrast, women who maintain family connections and receive post-divorce support demonstrate greater stability and a higher likelihood of successful reintegration. The study highlights the importance of psychological assistance, professional empowerment, and structured social support mechanisms aimed at reducing cultural stigma and shifting societal perceptions toward divorced women. It concludes that sustainable reintegration strategies and the active inclusion of these women in social and economic life are essential to preventing recidivism and fostering long-term stability.

Keywords: English: Divorce, Criminal Behavior, Recidivism, Social Support, Social Reintegration

أثر الطلاق على السلوك الإجرامي لدى النساء: دراسة في مسببات تكرار الجريمة بين نزيلات سجن نواكشوط.

الدكتورة خديجة محمد المختار لحبيب

أستاذة متعاونة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في قسم علم الاجتماع - جامعة انواكشوط العصرية – موريتانيا

khadoiga33@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Gateway Journal for Modern Studies and Research (GJMSR), vol.3, no.1, 27 Feb. 2026
DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

الملخص: تتناول هذه الدراسة أثر الطلاق على النساء في المجتمع الموريتاني، مع التركيز بشكل خاص على النزيلات المطلقات في سجن النساء بنواكشوط والعوامل المساهمة في تكرار السلوك الإجرامي. ويُعد الطلاق ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار تختلف تبعاتها باختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وبالاستناد إلى دراسات ذات صلة وبيانات ميدانية، يستكشف البحث مدى إمكانية أن يشكّل الطلاق عاملًا يزيد من الهشاشة، ويُعرّض بعض النساء للانخراط المتكرر في أنشطة إجرامية، خاصة في ظل غياب الدعم الأسري والمادي. وتشير النتائج إلى أن المطلقات اللاتي يفتقرن إلى السند العائلي يكنّ أكثر عرضة للاستغلال والعودة إلى الجريمة نتيجة الضغوط الاقتصادية والتهميش الاجتماعي، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى إعادة السجن. في المقابل، تُظهر النساء اللواتي يحافظن على روابط أسرية ويتلقين دعمًا بعد الطلاق قدرًا أكبر من الاستقرار وفرصًا أفضل للاندماج الناجح في المجتمع. وتؤكد الدراسة أهمية الدعم النفسي، والتمكين المهني، وبناء آليات دعم اجتماعي منظمة تسهم في الحد من الوصمة الثقافية وتغيير النظرة المجتمعية تجاه المطلقات، وتخلص إلى أن استراتيجيات إعادة الإدماج المستدامة وإشراك هؤلاء النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية تمثلان عنصرين أساسيين للحد من تكرار الجريمة وتعزيز الاستقرار طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، السلوك الإجرامي، تكرار الجريمة، الدعم الاجتماعي، إعادة الإدماج الاجتماعي

1- المقدمة:

تعتبر ظاهرة الطلاق في المجتمع الموريتاني من أكثر الاجتماعية انتشارا وتعقيدا، هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة اجتماعية ونفسية لها آثارها السلبية على مختلف المستويات، سواء كانت على مستوى التفكك الأسري أو مستوى ازدياد العداوة والبغضاء بين طرفي الأسرة مما يؤثر سلبا على الأطفال والمحيط الاجتماعي للطرفين بشكل عام،بل وكذلك زيادة الاضطرابات النفسية التي تقود غالبا إلى عالم الانحراف والجريمة.

ويعتبر تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة ومحاولة تكوين أسرة ناجحة فعالة في المجتمع من أولويات الاهتمام في مختلف العلوم وبالأخص عالم الاجتماع وفي سبيل ذلك حاولنا في هذا البحث أن نتطرق لموضوع الطلاق في المجتمع الموريتاني من خلال زاوية تأثيره على المفرج عنهن وعلاقته بعودتهن للجريمة وذلك بغية إيجاد حل أو المساهمة على الأقل في توضيح أهم العوامل التي تدفع المطلقات إلى ارتكاب الجريمة والعودة لها وقد انطلقت إشكالية هذا البحث من تساؤل رئيسي نصيغه في الإشكال التالي:

2-الإشكالية:

كيف يسهم الطلاق في زيادة احتمالات تكرار السلوك الإجرامي لدى النساء في سجن نواكشوط؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية عدة إشكالات أخرى فرعية نصيغها في الأسئلة التالية:

هل فقدان الدعم الاجتماعي دور في عودة المطلقة للجريمة ؟

هل لانخفاض مستوى المعيشة دور في عودة المطلقة للجريمة ؟

هل اكتساب المطلقة لثقافة فرعية في السجن مختلفة عن الثقافة العامة للمجتمع دور في عودتها للجريمة ؟

وتقوم هذه الدراسة كذلك على فرضية رئيسية تتفرع عنها هي الأخرى عدة فرضيات فرعية يمكن أن تشكل إجابات مؤقتة عن تساؤلات البحث إلى حين الوصول إلى أجوبة نهائية انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية.

3-الفرضية الرئيسية:

تقوم الفرضية الرئيسية لهذا البحث على أساس أن للأسباب الاجتماعية والاقتصادية دور أساسي في عودة المطلقة لارتكاب الجريمة.

وتتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات أخرى نوردها في النقاط التالية:

-تفترض هذه الدراسة أن لضعف المستويات التعليمية دور أساسي في عودة المطلقة للجريمة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

-تفترض هذه الدراسة أن للبطالة دور أساسي في عودة المطلقة للجريمة.

-تفترض هذه الدراسة أن للوصم الاجتماعي دور أساسي في عودة المطلقة للجريمة

4-منهج البحث:

سنعتمد في هذه الدراسة على منهج التحليل الوصفي والدراسة الميدانية .

5-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها إضافة علمية للساحة العلمية -الموريتانية الراكدة في مجال البحث والدراسات العلمية.

كما أنها محاولة للوقوف على أهم المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق والتي تدفع المطلقات

إلى ارتكاب الجريمة والعودة لها.

وكذلك الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة والاستعانة بها في وضع آليات عملية للحد من الظاهرة أو على الأقل محاولة الحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

6-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب المؤدية إلى ارتكاب المطلقات للجريمة والعودة لها.

كما يهدف إلى معرفة الآثار المترتبة على الطلاق والتي تؤدي إلى ارتكاب المطلقات للسلوك الإجرامي وبل واعتياد الجريمة في محاولة لوضع مجموعة من التوصيات التي تعتمد على النتائج الميدانية لهذه الظاهرة.

7- الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات الحديثة وجود ارتباط وثيق بين التفكك الأسري والهشاشة الاقتصادية من جهة، وارتفاع معدلات عودة النساء إلى الجريمة من جهة أخرى(Cobbina et al., 2017 ؛ Bui & Morash, 2018). فقد بينت إحدى الدراسات أن غياب الدعم الأسري بعد الإفراج يعد من أهم العوامل المؤدية إلى الانتكاس الإجرامي لدى النساء، بينما يسهم استمرار الروابط العائلية في تعزيز فرص الاستقرار وإعادة الإدماج .(Cobbina et al., 2017) كما أكدت دراسات أخرى أن التحولات الحياتية الكبرى مثل الطلاق والانفصال قد تشكل نقطة مفصلية في المسار الإجرامي، إما نحو الاستقرار أو نحو مزيد من الانخراط في الجريمة، تبعاً لطبيعة الدعم الاجتماعي المتاح .(Opsal, 2019) وفي السياق ذاته، أوضحت أبحاث حديثة أن التهميش الاقتصادي وضعف فرص العمل يدفعان النساء إلى تبني استراتيجيات بقاء قد تتضمن سلوكيات غير مشروعة، خاصة في ظل مسؤوليات أسرية وضغوط معيشية متزايدة .(Bui & Morash, 2018) كذلك أظهرت دراسة أخرى أن قوة الروابط الاجتماعية والتحولات الإيجابية في مسار الحياة تمثل عاملاً حاسماً في الحد من تكرار الجريمة لدى النساء .(Rodermond et al., 2016) وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه الأدبيات المعاصرة التي تربط بين الوصم الاجتماعي والعزلة بعد الطلاق وارتفاع احتمالات العود الإجرامي(Rodermond et al., 2016) ، مما يعزز الطرح القائل بأن الجريمة لدى النساء، خصوصاً بعد الطلاق، ليست نتاج عامل فردي بقدر ما هي انعكاس لبنية اجتماعية واقتصادية هشة.

أولا: الإطار النظري

1-مفهوم الجريمة:

يعتبر مفهوم الجريمة من المفاهيم الأكثر شيوعا في العلوم الإنسانية، وذلك لكثرة استعمالها وتعدد العلوم التي تتجاذبها، فهي مفهوم قانوني، واجتماعي، وحتى نفسي في الوقت ذاته، وفي العصر الحديث أفرد أصبحت علما مستقلا، يسم بـ"علم الجريمة" مما يعطي هذا المفهوم بعدا أكثر تعقيدا، وتعريفات أكثر تعددا وتنوعا، تختلف حسب كل حقل، وكل علم، وكل زاوية نظر.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

فـ"الجريمة" في اللغة مشتقة من "جرم" والتي تعني "الكسب" و"القطع"، والجرم بمعنى الحر، وقيل هي كلمة فارسية معربة، و "الجرم" مصدرٌ، والجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا (Al-Jawharī, 1987, p. 1885) أي: يكسبهم ذلك، وهي بهذا تعني التعدي، والذنب، والجناية، فيقال: أجرم فلانٌ، أي: أذنب.
أما اصطلاحا فقد اختلفت التعريفات التي تناولت موضوع الجريمة، حسب كل حقل معرفي، وكل تخصص من التخصصات التي تناولت الموضوع من زاوية اهتمامها الخاص، وهي تختلف حسب الزمان والمكان كذلك، فتعددت بذلك التعريفات، وتشابكت وتداخلت أيضا في بعض جوانبها؛ بتداخل هذه العلوم، وتكامل بعض أجزائها مع بعض.

فتعريف الجريمة من الناحية القانونية يختلف عن تعريفها من الناحية السوسيولوجيا، ويختلف كذلك عن تعريفها من الناحية النفسية، وكذا الحال بالنسبة للجريمة في علم الإجرام، وفي الأنثروبولوجيا الجنائية، والقانونية ونركز في هذه التعريفات على الجريمة من الناحية الاجتماعية وذلك نتيجة لارتباطها بموضوعنا واتصالها به، فهي من الناحية الاجتماعية تعني:

الفعل الذي تعتقد الجماعة - سواء عن حقيقة أو وهم- أنه ضارٌّ بمصلحتها الاجتماعية، مهدد لكيانها، وبعبارة أخرى: كل انحراف عن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك، سواء نصّ القانون على اعتباره جريمة كالسرقة، أو لم ينصّ صراحة عليه، أي أن الجريمة هي: عبارة عن مخالفة المعايير الجمعية التي تعود بالضرر على المجتمع.

2-**مفهوم الطلاق:**

الطلاق لغة: هو الحل ورفع القيد الثابت بعقد النكاح. وهو بالنسبة للنساء له معنيان :التخلية والإرسال أو حل عقد النكاح

أما الطلاق من الناحية القانونية: فهو حل عقد قائم بين زوج وزوجته ضمن شروط معينة لابد من توفرها وإلا فيكون ملغي (Khalīl, D.T., p. 194).

3-مفهوم جريمة المرأة: : يقصد بمفهوم جريمة المرأة: أيّ فعل ترتكبه النساء اللاتي لا تقل أعمارهن عن ستة عشر عاما، ويعاقب عليه الشرع والقانون بإيداعهن بإحدى المؤسسات العقابية، سواء تمت إدانتهن والحكم عليهن، أو لم يصدر بحقهن أي حكم، و من أمثال هذا النوع من الجرائم جريمةُ القتل، وممارسةُ البغاء، و السرقة، وغيرها من الجرائم. (al-Sannārī, 2010, p. 18)

4-**مفهوم تكرار الجريمة:** يعتبر علماء الاجتماع أن تكرار الجريمة هو: تكرار الخروج على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، ومن هنا يغطي هذا التعريف المجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد رجال السلطة، على الرغم من تكرار ارتكابهم للجرائم.(Ṣāliḥ, 1969, p. 207)

ثانيا: الطلاق من وجهة نظر المدارس الاجتماعية (نظرية التفكك الاجتماعي أنموذجا):
تعتبر نظريات التفكك الاجتماعي إحدى النظريات الاجتماعية التي تقوم على تفسير السلوك الإجرامي من خلال ظاهرة التفكك الاجتماعي، وصاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع الأمريكي " تورستن سيلين"، و قد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره و كذلك باقي المجتمعات الأخرى، حيث تقوم نظريته "سيلين" على إجراء مقارنة بين المجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في الظواهر الإجرامية قياسا إلى حجم تلك الظواهر الموجودة في المجتمعات المتحضرة، و نتيجة لهذه المقارنة أرجع أسباب هذا التباين إلى التفكك الاجتماعي.
وتتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الروابط الأسرية والاجتماعية، فضعف أواصر العلاقات والروابط الأسرية في المجتمعات المتحضرة أدى بشكل أو بآخر إلى شعور الفرد بنوع من الاغتراب، وكذلك تعقد الحياة الاجتماعية في الحضر، مقارنة بالحياة الاجتماعية البسيطة في الريف.
وقد قام كل من "شاو" و "ماكي" بالعديد من الدراسات المتبنية لهذه النظرية وخلصا إلى القول بأن هنالك اختلافا في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة، حيث تتركز أعلى معدلات الجريمة في المركز والأحياء المتاخمة له، بينما تقل كل ما ابتعدنا عن المركز، وتزداد معدلات الجريمة مع زيادة معدلات البطالة، ويتبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر واستبدالهم بسكان جدد، و لقد أرجعت الدراسة أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر و التعقيد الاجتماعي، و النمو السكاني الكبير، و الكثافة السكانية العالية.
وتنطلق نظرية التفكك الاجتماعي من مصطلح "الأنومي" الذي ابتكره العالم الفرنسي "إميل دوركايم" ليشير إلى الحالة التي يكون فيها ضعف أو صراع المعايير الاجتماعية، مؤديا إلى السلوك المنحرف الذي يهدد الأمن الاجتماعي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

وقد أشار "دوركايم" إلى أن حتمية الظروف غير الطبيعية في المجتمع هي التي تولد ما أصطلح عليه بـ"الأنومي".

و"الأنومي" تعني من الناحية الاجتماعية خاصية النظام الاجتماعي، أي: أنها تحدث نتيجة فقدان المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك، و تدل على ضعف التماسك الاجتماعي و فقدان الأدوار الموجهة للسلوك (Jābir, 1989, p. 255).

ويرى عالم الاجتماع "إميل دوركايم": أن الجريمة تقع أساسا بسبب عدم التوافق بين الفرد و المجتمع، و أن الجريمة بحسب وجهة نظره هي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية مجردة من التجسيدات الفردية (Najm, n.d.).

ولا يمكن فهم السلوك الإجرامي بعيدا عن النظم الاجتماعية، والبناء الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي، ومختلف عناصر البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والثقافية، وحتى وسائل الإعلام وتأثيرها، والدين والأسرة، وذلك لكون الفرد المجرم لا يمكن في النهاية إلا أن يكون متأثرا أو مؤثرا في محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه.
ويرى دوركايم أن الجريمة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، لكنها تختلف حسب الزمان والمكان والنمط، وهي شيء عادٍ في المجتمع يحدث نتيجة عوامل كثيرة، ويقوم بعضها على العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، هذا المجتمع نفسه الذي يدفع أفراده أحيانا إلى ارتكاب الجرائم نتيجة لعدم تحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعيين، وتتحدد أسس العلاقة بين الفرد والمجتمع على نوعين من التضامن:

أ- التضامن الآلي: ويحدث بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات، وينتج عن هذا التضامن تعاون بين أفراد المجتمع يفرضه "العقل الجمعي" وهذا التضامن يكون بين أفراد المجتمعات البدائية والريفية البسيطة، ويكون قويا ومتماسكا.

ب - التضامن العضوي: فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار و المعتقدات و القيم بحيث أن لكل واحد منهم الحرية في التعبير و الرأي و المشاركة، الأمر الذي يحدث تنوعا في الوظائف و العلاقات في المجتمع، فيقل التعاون و الاتصال بين أفراده، و عندها تقل سيطرة الضمير الجمعي فيصبح التعاون عضويا فقط كما هو الحال في المجتمعات المتطورة (Ḥisnāwī, 2012).

كما أظهر دوركايم أهمية التنظيم الاجتماعي الذي يعمل على ضبط سلوك الأفراد وتنظيم حياتهم، وسن قوانين تسيطر على سلوكهم الذي يعتبر الخارج عنه شاذا منبوذا، وفي حالات أخرى يوصم بصفة معينة يكون على إثرها معروفا بهذا السلوك داخل المجتمع.
ويعد "روبيرت ميرتون" أحد أبرز العلماء الذين أسهموا في إلقاء الضوء على السلوك المنحرف في ظل "الأنومية" من خلال التعديل الذي أسهم به على مفهوم "الأنومي" إذ ذهب إلى أن الصور المختلفة من السلوك الانحرافي، إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة، وقد أوضح ميرتون تلك الصورة السلوكية من خلال ما قدمه في نظريته عن "البناء الاجتماعي" إذ تنشأ الانحرافات السلوكية من القصور الذي يلامس البناء الاجتماعي، وهي كما يرى "ميرتون" إنتاج للأنومي، أو للصدام بين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية، والأهداف الثقافية الحضارية، عند محاولة بعض الجماعات في تحقيق أهداف النجاح في المجتمع بالطرق المشروعة.
ويقترح "ميرتون" أنموذجا ثقافيا وظيفيا لتفسير الأشكال المتنوعة للانحراف، انطلاقا من التصادم ما بين البيئة الاجتماعية و القيم الثقافية، هذه القيم التي تتشكل من أهداف مشروعة تفرضها وسائل معينة لتطبيقها.

و تبين تحديدات "ميرتون" أن الانحراف لا يشير إلى عدم وجود المعايير، و إنما يشير إلى انتهاك المعايير في إطار شروط معينة و ضغوط يتعرض لها الفاعل(Samālūṭī, n.d.) .

ويركز "ميرتون" على أن بروز الثقافات الفرعية هو عبارة عن خلل وظيفي يمس التوازن المفروض في النسق.
وتتميز أطروحتي "دوركايم" و"ميرتون" بتركيزهما على الاستقرار والتوازن، مما يجعلهما غير مهتمتين بالتغير الاجتماعي وآليات ذلك التغير، مما يجعل نظريتيهما تتسمان بالقصور.

ثالثا: الآثار المترتبة على الطلاق وعلاقتها بارتكاب المرأة للجريمة:

لكل ظاهرة اجتماعية آثرها المختلفة التي تتركها في حياة الأفراد والجماعات وما يرتبط بهم، ومن أكثر الظواهر التي لها آثارها السلبية الكثيرة والتي تأخذ أبعاد مختلفة هي ظاهرة الطلاق، لما لها من تأثير يتجاوز المطلقة نفسها إلى الأطفال وحتى المجتمع.
وفي هذا السياق سنتحدث عن الآثار المختلفة لهذه الظاهرة بدءا ب:

1-الآثارالاجتماعية المترتبة على الطلاق:

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

تختلف الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الطلاق بحسب تأثيرها في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، حيث تشمل الزوجة و الأسرة والأبناء والبنية الاجتماعية ككل.

وتعد الأسرة هي المنظمة الاجتماعية الأولى التي تشكل بنية الشخصية الإنسانية لأبنائها بشكل مباشر وغير مباشر، فالشكل المباشر يكون عن طريق التربية المقصودة القائمة على تعليم الأبناء السلوك الاجتماعي القويم، وتكوين القيم والدين والأخلاق حيث يتعلم الطفل اللغة التي تعتبر أداة اتصال اجتماعي وهي وسيلة لاكتساب المعارف والمعلومات، كما تعمل الأسرة على نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الطفل وتكسبه أساليب التفاعل الاجتماعي المختلفة ويتعلم الطفل داخل الأسرة العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس إلخ(Al-Ṣiddīqī, 2001) .

وفي حالة فقد الفرد لهذا الأمان العاطفي المنتظم داخل النسق الأسري يجد نفسه مشتتا ضائعا مما قد يعرضه لعدة مشاكل اجتماعية قد تدفعه في مرحلة من مراحل اليأس وفقدان الأمل إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الانخراط في عالم الجريمة.

وللطلاق عدة آثار متنوعة يترك أهمها على الزوجة وعلى الأبناء بوصفهم أهم مكونات الأسرية التي تمثل الجانب الاجتماعي للأفراد ومن ذلك:

1-أثره على الزوجة: ويمر المطلقون بمرحلة انتقالية تتسم بالوصم الاجتماعي وبالخصوص المرأة التي ولدت في مجتمعات محافظة مما يجعل الزوجة عرضة لمشكلة اجتماعية-نفسية تجعل المطلقة في وضع اجتماعي حرج خاصة إذا كانت هذه الزوجة عاطلة عن العمل ولديها أطفال مما يجعلها عرضة للتشرد والضياع وهو ذات المصير الذي ينتظر أبناءها كذلك مما يسهل عليها أو يجعل هذا المرأة دافعا الارتكاب السلوكيات المنحرفة والإجرامية.

2-أثره على الأطفال: يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تأثرا اجتماعيا بالطلاق وذلك لما للتفكك الأسري من زعزعة لمنظومة التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يعرضهم لاضطراب الأدوار الوالدية وضعف الضبط الاجتماعي وتراجع الشعور بالأمان والانتماء، ومختلف الآثار التي ستترك أثرها في سلوك الأطفال ومستقبلهم الدراسي ونجاحهم كأفراد فاعلين في المجتمع، بل قد يعرضهم كذلك لاقتراف السلوكيات المنحرفة وارتكاب الجرائم في عمر مبكر إذا لم يجدوا بيئة حاضنة تحتويهم وتحول بينهم وبين هذا الواقع الأليم.

والضرر الواقع على الأولاد بسبب البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وبالتالي يؤدي الحرمان العاطفي ومعاناة الطفل الناتجة عن عدم تلبية حاجاته ورغباته، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أمهم فيصبحوا عرضة للانحراف والجموح (al-Shawāribī, 1986, p. 21)

كما لا تقتصر الآثار الاجتماعية للطلاق على الأسرة النووية فقط، بل تتجاوزها لتمتد إلى شبكة القرابة والعلاقات العائلية الأوسع، حيث تنتج غالبا عن الطلاق توترات وصراعات بينية كما يسهم في تفكك التضامن العائلي وضعف آليات الدعم الاجتماعي خاصة في المجتمعات التقليدية كالمجتمع الموريتاني وغيره.

2-الآثار النفسية المترتبة على الطلاق:

تعتبر الآثار النفسية للطلاق من أكثر الأشياء المرتبطة بالطلاق تأثيرا، حيث يحدث الطلاق تغييرا في مسار الحياة الشخصية والعاطفية لأفراد وكذلك تغير وتحول الأدوار مما يؤثر سلبا على المطلق والمطلق معا، حيث يشعران بداية بالاكتئاب والاضطراب المزاجي نتيجة لهذا التحول الكبير في الحياة الاجتماعية، والشعور بفقدان الأمان العاطفي وانهيار مشروع الحياة المشتركة وما يصاحب ذلك من آثار نفسية بالغة خاصة أن مثل هذه القرارات يمتد أثره على الأطفال والمحيطين بالزوجين نتيجة لهذا التحول.

وإن للطلاق آثار سلبية كثيرة على النمو النفسي للطفل، الشيء الذي يؤدي إلى اختلال نمو شخصيته وضعف الثقة بنفسه وبالتالي تسيطر عليه مشاعر القلق وانخفاض الطموح وقلة الرغبة في العمل والإنجاز وضعف التحصيل الدراسي، فغالبا عند فشل العلاقة الزوجية فان الطفل هو الذي يدفع الثمن نفسيا واجتماعيا.

3-الآثار الاقتصادية المترتبة على الطلاق:

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

يؤدي الطلاق أحيانا إلى انخفاض المستوى المعيشي للزوجة والأبناء، حيث تتحول الأسرة من دخل واحد أو دخلين متكاملين إلى دخلين منفصلين مع تضاعف النفقات، خاصة في ظل وجود أسرتين موازيتين بدل الأسرة الواحدة المتكاملة.

ويفرض الطلاق المزيد من الأعباء المالية المتمثلة في :

-النفقة والسكن

-نفقات تربية الأبناء بشكل منفرد.

-تكاليف الانتقال أو إنشاء مسكن جديد..إلخ من المتطلبات الروتينية التي تتطلبها حياة الانفصال مما يجعل المنفصلين أمام تحديات اقتصادية كبرى قد تجعلهم عرضة للمشاكل النفسية المختلفة في حالة العجز عن قضاء هذه الحاجات الضرورية لهم ولأطفالهم مما قد يضطرهم في مرحلة ما إلى ممارسة واقتراف السلوكيات الإجرامية من أجل سد هذه الحاجات التي يتطلبها الوضع الاجتماعي الجديد.

ويتعقد الاشكال الاقتصادي في الحالات التي تعاني فيها النساء من ضعف الاندماج في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الآخرين في النفقة وهشاشة الحماية الاجتماعية الأمر الذي يترك أثره البالغ في المطلقة والأبناء من بعدها ويجعلهم أكثر عرضة للانحراف والجريمة.

رابعا: الأسباب الشائعة لحدوث الطلاق وعلاقتها بعودة المرأة للجريمة:

1-الأسباب الثقافية:

تفهم العديد من حالات الطلاق بوصفها نتيجة لاختلالات ثقافية بنيوية أكثر منها قرارات شخصية، وذلك لأن الثقافات المشتركة هي التي تحدد تصورات الأدوار ومعايير النجاح والفشل الأسري وحدود المقبول والمرفوض داخل الإطار الأسري-الزوجي مما يجعل التقارب في الثقافات وإن لم نقل التقاطع هو مسألة مصيرية داخل الحياة الزوجية يمكن أن يحميها من المشاكل أو يساعد على الأقل في التعامل مع مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه الأسرة والتي قد تدفعها مستقبلا إلى التفكك والطلاق.

وقد يحصل الطلاق نتيجة لأسباب كثيرة تعمل على الإسراع في تفريق الزوجين ومنها الاختلافات في الميول والثقافة، فعندما ينتمي أطراف الأسرة إلى أصول ثقافية متباينة يصبح هذا التباين مصدرا لكثير من الصراعات والتوترات، وقد تكثر المشكلات عندما يتزوج رجل حضري من امرأة ريفية وبالعكس(Halālāt & al-Nuʿaymī, 2025)

ونظرا لأن الفرد يدخل العلاقة الزوجية وهو محمل بأنساق ثقافية وقيمية متباينة تشكلت عبر مسارات التنشئة الاجتماعية فإن التباعد الثقافي قد يشكل خطرا على استمرار العلاقات الأسرية نظرا لصعوبة التفاهم في هذه الحالات خاصة في ظل غياب عامل التجاوز والتسامح مما يضع العلاقة الزوجية على المحك نتيجة للتباينات الثقافية والعجز عن التأقلم.

وهنا نجد أن الثقافة بصورة عامة هي التي تجنب الأسرة للأخطاء وتقود إلى الحياة السعيدة(abū Maṣlaḥ, 2006) .

وللعوامل الثقافية دورها الكبير في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الموريتاني، وذلك نتيجة لضعف الوعي وانعدام انتشار الثقافة وخاصة ثقافة المحافظة على الأسرة في مجتمع تتكرس فيه يوما بعد يوم قاعدة: أن الطلاق يضفي على المرأة جمالا وعقلا وتجربة هم سلاحها في زيجاتها القادمة.

2-الأسباب الاجتماعية:

يعتبر الطلاق نتاجا للتفاعلات الاجتماعية المختلفة والعوامل الاجتماعية من أكثر الأسباب المؤثرة في استمرارية أو عدم استمرارية الأسرة، وذلك لأن هذا الهيكل الأسري قائم بشكل تفاعلي داخل إطار اجتماعي كبير يؤثر ويتأثر به سواء سلبا أو إيجابا.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

ويتجلى دور الأسباب الاجتماعية للطلاق في النقاط الأساسية التالية:

-الزواج التقليدي: في المجتمعات العربية المحافظة وبالأخص في موريتانيا مازال هناك نمط سائد من أنماط الزواج التقليدي يمكن أن نسميه " الزواج برغبة الوالدين" وهنا يتم اختيار الزوجة تبعا لرضى الوالدين نتيجة لعوامل القرابة الدموية أو الروابط القبلية دون أن تكون هناك دوافع محددة ومرسومة للزوج من هذا الاختيار، فيصبح الزواج مجرد واقعة اجتماعية لا هدف منها الأمر الذي يكون من الأسباب اللاحقة للطلاق الذي بات ينتشر بشكل كبير في المجتمع الموريتاني ولعدة أسباب أهمها هذا الزواج اللاواعي والغير مبني على أسس معينة.

-غياب شبكات الدعم الاجتماعي:

إن غياب مؤسسات الوساطة الاجتماعية (الإرشاد الأسري، الدعم النفسي ..إلخ) يجعل الأسرة تواجه المشكلات لوحدها دون مساندة واعية غير تدخلات الأهل التي تكون منحازة في أغلب الأحيان مما يزيد من هشاشة العلاقة ويدفع نحو الانفصال.

-تدخل الأسرة الممتدة: نظرا لأن الزواج التقليدي قائم على الاختيار الجماعي للزوجة، فإن هذا يعطي للأسرة الممتدة كامل الحق في التدخل في المشاكل الأسرية لكلى الزوجين، مما يحول الخلافات الزوجية الخاصة إلى نزاعات عائلية تضعف استقلالية الزوجين وتعقد إمكانيات التوافق.

ويمثل تدخل الأهل مصدرا آخر للمتاعب ومحاولة إقامة علاقات ناجحة مع الأصهار في كل من الأسرتين وخاصة مع (الحماة) من المشاكل الأخرى الشائعة في كثير من الزيجات، وقد تصطدم أو تتعارض أنماط الاحترام الواجب للأبوين مع الرغبة في الابتعاد عنهما والتحرر من نفوذهما، وقد يصبح الزوج أو الزوجة الذي يعيش مع ذويه في منزل وواحد في موقف حرج نتيجة للاتجاهات المتناقضة بين الرغبة في الاستقلال عنهم والالتزام بالحب والاحترام الواجب نحوهم ،إذ تشعر أم الزوج أن هناك امرأة غريبة سلبتها ابنها الذي كانت تعتمد عليه اقتصاديا واجتماعيا، وقد تحتاج الأم إلى جهد كبير للتكيف مع الموقف الجديد (al-Muslimānī, 1983).

وكل هذه الأسباب تجعل العوامل الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على استمرارية العلاقات الزوجية وكذلك على نجاحها.

3-الأسباب الاقتصادية:

هناك عدة أسباب اقتصادية يمكن أن تكون من مسببات الطلاق ومن هذه الأسباب:

-الفقر وضعف الدخل: حيث يؤدي ضعف الدخل أو عدم كفايته إلى عجز الأسرة عن تلبية حاجاتها الأساسية مما يولد توترا وشعورا بعدم الكفاية والأمان الاقتصادي ويزيد فرص النزاع والطلاق.

-البطالة وعدم الاستقرار المهني:

تساعد البطالة وبالأخص بطالة الزوج في اهتزاز الدور الاقتصادي التقليدي داخل الأسرة مما يساهم في الشعور بالإحباط النفسي والعجز الأمر يعزز ويؤجج الصراعات داخل الأسرة والتي تفضي غالبا إلى الطلاق.

-غلاء المعيشة وتكاليف الحياة:

إن التغيرات المصاحبة للعولمة وتعقد متطلبات الحياة رافقه ارتفاع في تكاليف السكن والغذاء والتعليم والصحة، الأمر الذي فاقم الضغوط الاقتصادية، خاصة في حالات الأسر محدودة الدخل، مما حول الصراع إلى صراع بنيوي أكثر منه أسري.

وتتمثل أهمية العوامل الاقتصادية فيما للاستقرار الاقتصادي من دور أساسي في استمرار الأسرة والحفاظ عليها من التفكك والتصدع الذي يصيب كيانها، فالعوز والعجز الاقتصادي يكون أداة من أدوات انهيار العائلة وقد يكون ذلك لعدم استطاعة العائلة القيام بواجباتها من حيث إحضار المأكل والملبس (Nāṣir, 2009).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

ويتضح أن الأسباب الاقتصادية للطلاق لا تعمل بمعزل عن الأسباب الاجتماعية والثقافية بل تتقاطع معها في إنتاج الصراع الأسري، وعليه فإن الحد من الطلاق يتطلب سياسات اقتصادية نقم على دعم الأسرة وتحسين فرص العمل إلى نشر ثقافة الوعي بأهمية الحفاظ على الكيان الأسري واستمرار الحياة الزوجية.

ثانيا: الدراسة الميدانية:

-أولا:

1-وصف الميدان: (سجن النساء – نواكشوط).

2-وصف العينة (عينة مكونة من 12 مطلقة من العائدات للجريمة).

3-أدوات البحث (مقابلات – ملاحظة مباشرة).

ملاحظة: لقد قمنا بهذا الاستبيان القصير نسبيا في محاولة للحصول على إجابات من الميدانية على أسئلة الدراسة ونظرا لمحدودية الأوراق في المقالات العلمية، حاولنا التركيز فقط على الأسئلة التي تخدم إشكالات الدراسة من أجل التوصل إلى نتيجة مبنية على معطيات علمية.

الجدول(1) الفئة العمرية والعدد

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 15	0	%0
من 15إلى 25	5	%41.66
من25إلى 35	6	%50
من 35فما فوق	1	%8.33
المجموع	12	%100

يظهر هذا الجدول توزع أفراد العينة حسب الفئات العمرية، ويبين أن نصف عينة الدراسة تتراوح أعمارهن في الفئة 25-35 بنسبة 50% من العائدات للجريمة وهي فئة شابة في أوج العطاء والإنتاجية. وهذا يظهر الحاجة الماسة إلى سياسات وقائية وإدماجية تستهدف هذه الفئة تحديدا من الفئة الأخرى التي تليها في التمثيل العددي بنسبة 41% وهي الفئة ما بين 15-25 وهي فئة الشباب وقمة العطاء مما يستدعي التدخل العاجل للسياسات الاجتماعية وضرورة القيام بحملات توعية من أجل حماية هذه الفئات من الوقوع في شرك الجريمة والعودة إليها.

الجدول(2) المستوى التعلمي

المستوي التعليمي	العدد	نسبة المئوية
بدون	2	%16.66
ابتدائي	3	%25
اعدادي	5	%41.66
ثانوي	2	%16.66
جامعي	0	%0
المجموع	12	%100

يظهر هذا الجدول توزع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية، إذ يظهر التمثيل العددي أن نسبة 41% من عينة الدراسة هن من المتسربات من المستوى الإعدادي، وتليها في النسبة المتسربات من المستوى الابتدائي بنسبة بلغت 25% من عينة الدراسة وهو ما يظهر خطر التسرب المدرسي على مستقبل الفتاة والأسرة والمجتمع وذلك لكون التعليم من أهم آليات الضبط الاجتماعي وبناء رأس المال البشري وله دور أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل القيم وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

الجدول(3) يخص العمل

العمل	العدد	النسبة المئوية
تعمل	3	%25
لا تعمل	9	%75
المجموع	12	%100

يظهر لنا من خلال هذا الجدول توزع أفراد العينة حسب الحالة المهنية لهن، ويظهر أن نسبة 75% منهن عاطلات عن العمل، مما يظهر دور البطالة في العودة للجريمة نظرا لصعوبة التأقلم مع الحياة في ظل غياب إمكانيات سد الحاجات وخاصة في ظل غياب التضامن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية نتيجة حدوث الطلاق وما يصاحبه من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول(4) السوابق العدلية

السوابق العدلية	العدد	النسبة المئوية
عائدة /2	6	%50
عائدة/3	2	%16.66
عائدة/4	3	%25
عائدة/20	1	%8.33
المجموع	12	%100

يوضح هذا الجدول توزع أفراد عينة البحث من حيث مستوى وحجم العود للجريمة حيث بلغت نسبة العائدات للجريمة مرتين 50% بالنسبة للتمثيل العددي وهو ما يعطي رقما قياسا يستحق البحث والدراسة من أجل الحصول على مقترحات جادة للحد من ظاهرة عودة المرأة للجريمة، نظرا لما تلعبه من دور في انتشار وتعقيد وتعدد المشكل الإجرامي في المجتمع الموريتاني.

الجدول(5) نوع الجريمة

نوعية الجريمة	العدد	النسبة المئوية
الدعارة واستعمال المخدرات	5	%41.66
السرقة	4	%33.33
القتل	3	%25
المجموع	12	%100

يظهر لنا من خلال التمثيل العددي لنوعية الجرائم المنشرة لدى نزيلات السجن أم 41% من المطلقات هن من مقترفات جرائم الدعارة واستعمال المخدرات وهي جرائم ذات طابع مادي بحث، تدفع إليها الحاجة للمال غالبا وتليه في الترتيب جرائم السرقة بنسبة بلغت 33% وهي كذلك من الجرائم ذات الدافع المادي مما يعطي الأسبقية للعوامل المادية في دوافع الجريمة، أكثر من الدوافع الأخرى.

الجدول(6) عدد مرات الطلاق

كم عدد مرات الطلاق	العدد	النسبة المئوية
واحدة	5	%41.66
اثنتان	6	%50
ثلاث فما فوق	1	%8.33
المجموع	12	%100

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

يظهر لنا من خلال هذا الجدول الفوضوية الكبرى التي تطبع ظاهرتي الزواج والطلاق في المجتمع الموريتاني والتي تحدثنا عنها سابقا نتيجة للنظرة الاجتماعية الممجدة الطلاق في هذا المجتمع، وهو ما يفر أ، تكون نسبة 41% من عينة الدراسة قد تطلقن لمرة واحدة على الأقل، بينما نسبة 50% قد تطلقن لمرتين وهو ما يظهر ارتباط ظاهرة الطلاق بكثير من المشاكل الاجتماعية أشهرها ظاهرة العودة للجريمة نظرا لمختلف المشاكل التي يطرحها الطلاق على جميع المستويات وبالأخص المستوى الاجتماعي.

الجدول(7) أسباب الطلاق

ما كان سبب الطلاق؟	العدد	النسبة المئوية
أسباب اجتماعية	5	%41.66
أسباب نفسية	1	%8.33
أسباب اقتصادية	5	%41.66
أخرى	0	%0
المجموع	12	%100

يبين هذا الجدول أسباب الطلاق لدى عينة الدراسة، حيث سجلت الأسباب الاجتماعية النسبة الأعلى بتمثيل عددي بلغ 41% من العينة المدروسة وهي ذات النسبة التي احتلتها الأسباب الاقتصادية وتشير هذه المعطيات إلى أن الطلاق ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى،حيث استحوذ هذان العاملان مجتمعين على نسبة 83% من مجموع الأسباب وهذا يعكس هشاشة البنية الاجتماعية الداعمة للأسرة(الخلافات الأسرية-الضغوطات الاجتماعية المختلفة-عدم الاحتواء..إلخ). وكذلك تأثير الضغوط الاقتصادية (البطالة-ضعف الدخل-الحاجة إلى تلبية الاحتياجات) وهذه كلها أسباب لها دورها الأساسي في انتشار ظاهرة الطلاق وعودة المطلقات للجريمة.

الجدول(8) اثر الطلاق

كيف أثر الطلاق في حياتك؟	العدد	النسبة المئوية
لم يؤثر	1	%8.33
أثر كثيرا	7	%58.33
أثر قليلا	4	%33.33
المجموع	12	%100

يظهر هذا الجدول أن نسبة 58% من عينة الدراسة صرحن بأن الطلاق أثر في حياتهن بشكل كبير، وأن هذا التأثير كان من الأسباب التي دفعتهن للعودة للجريمة خاصة مع غياب وسائل الدعم الكافي لإعادة اندماجهن في المجتمع، حيث ظلت ذات المشكلات التي نتجت عن طلاقهن تتفاقم وتتعقد مما جعل أغلبهن تفضل البقاء في السجن على الخروج منه نظرا لصعوبة التأقلم مع العالم الخارجي نتيجة لمشاكل أخرى يتعلق بعضها بالوصم الاجتماعي وقلة والوسائل المتوفرة للعيش الكريم بعد الخروج من السجن.

هذا وقد صرحت نسبة 8% من عينة الدراسة أن الطلاق لم يؤثر في حياتهن وأن مشكلاتهن لا علاقة لها به.

الجدول(9) دور الطلاق في العودة للجريمة

هل كان للطلاق دور في عودة للجريمة؟	العدد	نسبة المئوية
نعم	7	%58.33
لا	1	%8.33
بعض الشيء	4	%33.33

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

المجموع	12	%100

يظهر هذا الجدول أن نسبة 58% من العائدات للجريمة كان للطلاق دور في عودتهن للجريمة بحسب ما صرحن به، وهو ما يدعم الفرضة القائلة بعلاقة العود للجريمة بالطلاق، ويظهر ضرورة تصميم برامج توعية من أجل نشر ثقافة الاحتواء وضرورة المحافظة على الأسرة ومواجهة مختلف التحديات التي من شأنها أن تقود للطلاق، نظرا لتأثيره البالغ على الأفراد والمجتمعات ولكونه يدفع إلى عدة مشاكل اجتماعية ليس أقلها الوقوع في شرك الجريمة بل والعودة إليها.

الجدول(10) سبب العودة للجريمة

سبب العودة للجريمة	العدد	النسبة المئوية
أسباب اجتماعية	7	%58.33
أسباب نفسية	1	%8.33
أسباب اقتصادية	4	%33.33
أخرى	0	%0
المجموع	12	%100

يظهر هذا الجدول أن للأسباب الاجتماعية دوره الرئيسي في عودة المطلقة للجريمة بنسبة 58% من العينة المدروسة ،نظرا لعدة عوامل تحدثنا عنها سابقا تظهر الحاجة الملحة إلى مواجهة العوامل الاجتماعية ومحاولة الحد من تأثيرها كأولوية لمواجهة ظاهرة الجريمة والعودة إليها.

الجدول(11) التأهيل داخل السجن و التكرار

التأهيل داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية
لم اتلق أي تأهيل	8	%66.66
تعليم	1	%8.33
أعمال يدوية	3	%25
أخرى	0	%0
المجموع	12	%100

يظهر لنا هذا الجدول الغياب التام لأي نوع من أنواع التأهيل داخل المؤسسات السجنية حيث صرحت نسبة 66% من نزيلات السجن أنهن لم يتلقين أي نوع من أنواع التأهيل وهو ما يبرر فشل علميات إعادة الإدماج، ويطرح عدة مشاكل للمفرج عنهن بعد الخروج من السجن تجعلهن يفضلن حياة السجن على مواجهة التحديات والمشاكل في العالم الخارجي، مما يطرح سياسة تحويل المؤسسات السجنية إلى دور للتأهيل والتكوين على المحك.

-ثانيا: مناقشة نتائج البحث على ضوء الفرضيات:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-هيمنة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : بحث أظهرت نتائج البحث أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية كانتا في مقدمة الأسباب التي دفعت المطلقات الارتكاب الجريمة، وتساوي النسب أو تقاربها يشير إلى تداخل هذين العاملين وصعوبة الفصل بينها في تفسير ظاهرة الطلاق، وتشير النتائج أن للضغوط الاجتماعية والاقتصادية دور أساسي في عودة المطلقة للجريمة خاصة مع غياب الدعم الاجتماعي والاستقرار المادي وعليه يمكن القول إن النتائج الدراسة تدعم الفرضية الرئيسية التي ترى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا محوريا في عودة المطلقة للجريمة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

-ويظهر جدول توزيع العينة حسب المستويات التعليمية أن ضعف المستوى التعليمي والتسرب المدرسي في مراحل تعليمية مبكرة يزيد من فرص عودة المطلقة للجريمة وهو ما يدعم الفرضية الفرعية القائلة بوجود علاقة بين ضعف المستويات التعليمية وعودة المطلقة للجريمة نظرا لأن غياب التعليم يؤدي إلى تقليص فرص العمل والحد من القدرة على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بعد الطلاق، كما أنه عامل مفاقم للهشاشة الاجتماعية مما يعزز احتمالية الانزلاق نحو السلوك الإجرامي.

-تظهر النتائج الميدانية علاقة البطالة بعودة المطلقة للجريمة نظرا لما يتركه الاقصاء الاقتصادي وانعدام الدخل وتفاقم الاعتماد على الغير من الضغط النفسي والشعور بالإحباط واليأس والقلق وهو ما يدفع المطلقة غالبا للبحث عن وسائل أخرى لسد حاجتها بعيدا عن المن الاجتماعي ومحاولة إيجاد آلية للاستقلالية الذاتية والاقتصادية وهو ما يدفهن تحت ضغط الحاجة والعوامل النفسية إلى اقتراف سلوكيات الجريمة والانحراف ويعرضهن لاعتياد الجريمة كذلك، وهذه النتيجة تثبت صدق الفرضية القائلة بعلاقة البطالة بالطلاق والعودة إلى الجريمة.

-كما تظهر النتائج كذلك علاقة الوصم الاجتماعي بعودة المطلقة للجريمة وهو ما يدعم كذلك صدق الفرضية القائلة بذلك، وتظهر النتائج أن هذا الاقصاء الاجتماعي يشكل ضغطا مستمرا على المطلقة، مما يساهم في إضعاف اندماجها الاجتماعي ويدفعها في بعض الحالات إلى إعادة إنتاج السلوك الإجرامي كوسيلة للبقاء والمقاومة.

وهذه النتائج تشكل إجابات علمية على الإشكالات التي وردت في البحث، محاولين بذلك الحصول على إجابات علمية رصينة قائمة على نتائج ميدانية مما يساعد الجهات المختصة في الاعتماد على هذه النتائج من أجل تصميم برامج فعالة يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة عودة المطلقات للجريمة والحد من ارتكاب النساء للفعل الإجرامي بشكل عام.

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة عودة المطلقات لارتكاب الجريمة من القضايا الاجتماعية التي يصعب اختزالها في عامل أو سبب واحد، حالها حال الظواهر الاجتماعية ككل، فهي تعكس تداخلا وتكاملا بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تفرزه أنماط الاقصاء والهشاشة الاجتماعية خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها عالم اليوم على جميع الأصعدة، مما يطرح عدة مشاكل أهمها هذه الإشكالية خاصة أن الطلاق لا يمثل نهاية علاقة زوجية فحسب بل قد يتحول في ظل غياب آليات الحماية والدعم الاجتماعي إلى نقطة انعطاف حاسمة في المسار الاجتماعي للفرد بل وحتى المجتمع نفسه. مما يؤكد الحاجة إلى مقاربات شمولية تراعي السياق الاجتماعي الذي يتشكل فيه هذا السلوك، وكذلك محاولة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية الراهنة في ظل تصاعد الأرقام وتعقد الظاهرة من أجل الحد منها ومحاولة تعزيز الاستقرار والفاعلية الاجتماعية والفردية.

References:

Abū Maṣlaḥ, ʿAdnān. (2006). *Muʿjam ʿilm al-ijtimāʿ*. ʿAmman: Dār al-Sāʿa, al-Mashriq al-Thaqāfī. Retrieved from https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?Biblionumber=151523

Al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. (1987). *Tāj al-lugha wa-ṣaḥāḥ al-ʿarabiyya* (4th ed.). Bayrūt: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn. Retrieved from https://shamela.ws/book/23235

Al-Muslimānī, Muṣṭafā. (1983). *Al-zawāj wa-al-usra* (1st ed.). Al-Iskandariyya: Dār al-Kitāb al-ʿĀmma. Retrieved from https://www.dar-

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/3dxvds19

alketab.com/product/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A9/

Al-Sannārī, Basma ʿAbd Allāh. (2010). *Jarāʾim al-nisāʾ (al-ʿawāmil al-ijtimāʿiyya al-muʾaddiya ilā irtikāb al-marʾa lil-jarīma)*. Al-Riyāḍ: Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyya lil-ʿUlūm al-Amniyya. Https://doi.org/10.26735/PGLC2804

Al-Shawāribī, ʿAbd al-Ḥamīd. (1986). *Jarāʾim al-aḥdāth*. Al-Iskandariyya: Dār al-Maṭbūʿāt al-Jāmiʿiyya. Retrieved from https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?Id=egb173853-5186200&search=books

Al-Ṣiddīqī, ʿUthmān. (2001). *Qadāyā al-usra wa-al-sukkān min manẓūr al-khidma al-ijtimāʿiyya* (1st ed.). Miṣr: al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth. Retrieved from https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?Biblionumber=127466&shelfbrowse_itemnumber=173642

Halālāt, Khalīl Ibrāhīm, & al-Nuʿaymī, Nājī Rāshid Ḥadd. (2025). *Namāṭ al-tanshiyya al-usariyya al-salbiyya wa-atharuhā fī al-taḥṣīl al-dirāsī ladā ṭullāb al-ḥalaqa al-thāniya fī madīnat al-Shāriqa: dirāsa waṣfiyya*. *Al-Adab Journal*, (152, Supplement March 2025). Https://doi.org/10.31973/dkv8q407

Ḥisnāwī, Ḥīziyya. (2012). *Anmāṭ wa-dawāfiʿ jarīmat al-marʾa fī al-mujtamaʿ* [Master's thesis, University of Annaba]. Retrieved from https://biblio.univ-annaba.dz/wp-content/uploads/2015/02/%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf

Jābir, Sāmiyya Muḥammad. (1989). *Al-Fikr al-ijtimāʿī fī nashʾatihi wa-ittijāhātihi wa-qaḍāyāhu* (1st ed.). Al-Iskandariyya: Dār al-ʿUlūm al-ʿArabiyya. Retrieved from http://library.daralkalima.edu.ps/records/index/1/3567

Khalīl, Bahāʾ al-Dīn. (D.T.). *ʿIlm al-ijtimāʿ al-ʿāʾilī*. Miṣr: Maṭbaʿat al-Ahālī. Retrieved from https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?Biblionumber=214528&shelfbrowse_itemnumber=355698

Najm, Muḥammad Ṣubḥī. (n.d.). *ʿIlm al-ijrām*. Retrieved from https://daralthaqafa.com/Item.aspx?Itemid=276

Nāṣir, Ibrāhīm. (2009). *Aḍwāʾ ʿalā mushkila inḥirāf al-aḥdāth fī al-Urdun* [Master's thesis]. Retrieved from http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/9750/1/%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%88%2C%20%D8%AE%D8%AB%D9%8A%D8%B1.pdf

Ṣāliḥ, Nāhid. (1969). *Al-ʿAwda ilā al-ijrām – mafhūmuhu wa-anmāṭuhu*. *Al-Majalla al-Jināʾiyya al-Qawmiyya*, al-Qāhira: al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth al-Ijtimāʿiyya wa-al-Jināʾiyya, (1), 207. Retrieved from https://search.mandumah.com/Record/308329

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Samālūṭī, Nabīl Muḥammad Tawfīq. (n.d.). *Al-īdyūlūjiyā wa-qaḍāyā ʿilm al-ijtimāʿ: al-manhajiyya wa-al-taṭbīqiyya*. Retrieved from https://archive.org/details/al-ideologia_wa_qadaya_ilm_al-ijtemaa

Cobbina, J. E., Huebner, B. M., & Berg, M. T. (2017). Women's recidivism and the role of family support. Journal of Research in Crime and Delinquency. DOI: 10.1177/0022427816672754

Opsal, T. (2019). Motherhood, gender, and desistance from crime. Feminist Criminology.

https://doi.org/10.1177/1557085116689132

Bui, H. N., & Morash, M. (2018). The impact of economic marginalization on women's pathways to crime. Women & Criminal Justice. https://doi.org/10.1080/08974454.2017.1379758

Payne, J. L., & Weatherburn, D. (2016). Recidivism among female offenders: The role of social disadvantage. Crime and Justice Bulletin.

Rodermond, E., Kruttschnitt, C., Slotboom, A. M., & Bijleveld, C. (2016). Female desistance: Social bonds and life-course transitions. European Journal of Criminology. https://doi.org/10.1177/1477370815623569

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.